(١٠)

موقعة

رئيس(١) وزرائنا مريض ، نرجو أن يسرع إليه الشفاء ، ولكن مرضه ليس مقصورا عليه ؛ بل هو يتجاوزه إلى الوزارة كلها التى لم تستطع أن تنشط ، ولا أن تظهر أن لها حظا من حياة قوية رغم ما أصابها من الوصل والترقيع ، ويتجاوزه فى رأى الأهرام على الأقل إلى البرلمان الذى يظهر بمظهر المريض المقعد . وقد قيل إن لمرض البرلمان ، وهذا الشلل الذى جعله — كما تقول الأهرام — مقعدا ، مظاهر لا تخلو من

---

(١) المراد إسماعيل صدقى باشا .

(١) ١٩٣٣/٣/٢٢ عدد ٢٣٤١

عبرة وعظة . فهو يمهل حتى تكلف المراقبة لعمل السلطة التنفيذية، وهو يعجز عن مقاومة هذا الفتور الذى يصيبه ويملك أعضاءه كلما هم أن ينهض بعمله التشريعى الخاص .

زعموا أن الحكومة دفعت إلى السودان ثلاثة أرباع المليون تعويضا لمن سيصيبهم الضرر من إقامة الخزان قبل أن تصدر الميزانية ، بل قبل أن يقرها البرلمان ، ودون استئذان للبرلمان فى دفع هذا المقدار الضخم من المال لحكومة السودان .

فإن لم يكن هذا حقا فلا تفسير له إلا إحدى اثنتين . فإما أن يكون البرلمان مستعدا أحسن الاستعداد للنزول عن حقوقه الدستورية للحكومة اعترافا بجميلها عنده ، وفضلها عليه .

وأنا أنكر هذا ، وأراه بعيدا ، لأن البرلمان حفيظ على الدستور ، لا ينزل عنه كله أو بعضه لإنسان كائنا من كان ، ومهما يكن له عليه من فضل أو جميل .

وإما لأن مرض رئيس الوزراء قد أعدى البرلمان بعض الشىء فأصابه هذا الفتور الشامل الذى يصيب المرضى والمقعدين فتقصر (١) ذاكرتهم ، ويقل حظهم من الملاحظة والمراقبة لما يجرى حولهم من الحوادث ، وما هو بين أيديهم من المشكلات .

وأكبر الظن إن صح هذا الخبر أن البرلمان لم يتعمد الإعراض عن هذا العمل الغريب من أعمال الحكومة ، وإنما اضطره النسيان والضعف إلى هذا الإعراض والتقصير ، فلعله ذاكر مانسى ، ومقبل على ما أعرض عنه ، ومعنى مما فرط منه . ومن المحقق الذى لا شك فيه أن مجلس النواب قد أقر أمس قانونا ينظم تعيين الأساتذة والمدرسين فى الجامعة

(١) كذا فى الأصل ؛ ولعل الصواب تقصر

وتأديبهم ، وأقر هذا القانون فى جلسة واحدة ، بل فى جزء يسير جدا من جلسة واحدة ، وأقره فيما يظهر فاترا عنه ، مزدريا له ، كما يقر أيسر الأمور وأقلها خطرا ، مع أن هذا القانون هو قوام حياة الجامعة ، وقد عنيت به الجامعة منذ اليوم الأول من أيامها ، وعنيت به الحكومات المختلفة التى تعاقبت منذ أنشئت الجامعة ، وثارت فيه مشكلات بين الجامعة والحكومات ، لأنه المقياس الصحيح الدقيق الذى يحدد موقف الجامعة المستقلة من الدولة التى تحب أن تسيطر على كل شىء من الشئون العامة .

أقر مجلس النواب هذا القانون كما أرادت الحكومة القائمة أن يكون فى غير مناقشة ذات بال .

ومعنى هذا أن مجلس النواب لم يحفل بهذا القانون ، إما لأنه لا يحفل بأمر الجامعة ، ولا يقدره ، ولا يراه خليقا بالدرس والتفكير ، وإنه مستيقن أن الدرس والتفكير لا خير فيهما ولا نتيجة لهما ، لأن الحكومة تريد شيئا فيجب أن يكون ما تريد . والبرلمان مكلف أن يجيز ما تريد الحكومة فى غير مناقشة ولا حساب .

وأكبر الظن أن مجلس النواب برىء من هاتين الخصلتين ، فهو يحب الجامعة ويرعاها ، ويتتبع أمورها بدقة لا تعدلها دقة ، ويدرس شئونها بعناية لا تشبهها عناية ، ولكنه يثق كذلك بالحكومة ثقة ليس مثلها ثقة . وإذن ففيم مناقشتها وفيم محاسبتها ؟ وفيم إضاعة الوقت فى المناقشة والحساب ؟

والمجلس مطمئن إلى أن الحكومة معصومة من الخطأ ، معصومة من أن تريد بالبلاد إلا الخير ، تحب الجامعة كما يحبها ، وترعى الجامعة كما يرعاها ، وتفهم الجامعة كما يفهمها . وإذن فأى معنى للحساب العسير أو اليسير بين قوم يتفقون فى كل شىء ولا يختلفون فى شىء ؟

ويقول بعض الذين لا يستطيعون أن يعيشوا إلا إذا ظنوا فأساءوا الظن، وأولوا فأساءوا التأويل أن مجلس النواب قد شغل بانتخاب الوكيلين فأنفق فيه نشاطه كله ، ولم يحتفظ لجدول الأعمال إلا بنشاط فاتر جدا ، فمر هذا الجدول أمام المجلس كما مر شريط السينما أمام جماعة ليسوا بالمستيقظين ولا النائمين ، ولكنهم فى منزلة حلوة لذيذة بين هذا وذاك . ويقول هؤلاء الناس الذين يسرفون فى سوء الظن وفساد الرأى وقبح التأويل أن مرض رئيس الوزراء قد أصاب البرلمان فجعل نشاطه محدودا ، ويقظته محدودة . فمن الحق على رئيسى المجلسين أن يلاحظا هذه الحال فى وضع جدول الأعمال ، فلا يسرفا فى إطالة هذا الجدول ، ولا يلحا فى استنفاده كله إذا طال . ويقول هؤلاء الناس أيضا أن الأهرام تحدثت بأن رغبة أملتها بعض الجهات إملاء على الهيئة الشعبية البرلمانية فى انتخاب الوكيلين . وكان كثير من أعضاء الهيئة الشعبية فيما يظهر يريد أن يرد هذه الرغبة على صاحبها ، ولكن صاحب هذه الرغبة فيما يظهر أيضا لا يحب أن ترد عليه رغباته ، ولا يريد أن يتردد أحد ولو كان من حزب الشعب فى إنفاذ هذه الرغبات كما تنفذ الأوامر التى لا سبيل إلى مخالفتها أو الخروج عليها . ويقال أن أعضاء الهيئة الشعبية قد أنفقوا نشاطهم كله فى المناقشة والجدال حول هذه الرغبة التى أذعنوا لها آخر الأمر ، وضحوا فى سبيلها لزعيم من زعمائهم هو الأستاذ وهيب دوس بك ، ثم وصل الشعبيون إلى مجلس النواب متعبين مكدودين ، فلم يستطيعوا أن يفرغوا لأمور الجامعة كما ينبغى ، ولا سيما وقد كانت هذه الرغبة لا تكتفى بانتخاب الوكيلين من الحزبين ، بل تريد أن يكون هذا الانتخاب فى يوم معين هو أمس ، وفى جلسة معينة ، هى جلسة أمس ، وإن لم يكن هذا الانتخاب فى جدول الأعمال ، فقدم اقتراح وقبل وأنفذ ، وأخذ المستقلون والمعارضون على غرة ، وأخذت الجامعة على غرة أيضاً فمر قانونها بسلام .

ويقال أن الشعبيين الذين شغلوا بإكراههم على ما لم يكونوا يحبون ، لم يفكروا فى قانون الجامعة ، ولن يفكروا فيه الآن ، لأنهم عنه فى شغل

ما الاتحاديون فقد سرهم أن يفوزوا بمنصب من منصبين ، وسرهم أيضاً، بل سرهم بنوع خاص أن يمر هذا القانون الاتحادى دون أن يحتاج وزير التقاليد أن يطيل عنه الدفاع .

فمن يدرى لعله لو احتاج إلى ذلك لأثار حول الجامعة خصومة تشبة تلك الخصومة التى ثارت حول إعانة الأوبرا : ولم لا ؟ إن إعانة الأوبرا وإنفاقها ، ونظام الأوبرا حق من حقوق السلطة التنفيذية فى رأى وزير التقاليد ، فلا ينبغى لمجلس النواب أن يعرض لها ، أو يدخل فيها. وكذلك أمر الجامعة ، فتعيين الأساتذة والمدرسين وأعضاء هيئة التدريس وتأديبهم حق كذلك من حقوق السلطة التنفيذية . فلو قد ناقش أمس الأستاذ وهيب بك دوس لقيل له كما قيل له فى قصة الأوبرا : هذا حق السلطة التنفيذية فلا تعرض له ولا تخض فيه .

ومن يدرى ، لعل الأستاذ وهيب دوس بك لم يكن يرضى هذا الجواب من وزير التقاليد ، ولا سيما أمس وهو مغيظ محنق ، قد استقال من حزب الشعب سخطا فيما يظهر على حزب الاتحاد ، إذن لأثار الأستاذ فى المجلس ثورة لا يعلم إلا الله إلى أين كانت تنتهى .

وإذن فقد انتصرت الحكومة أمس فى مجلس النواب انتصارا لا فخر فيه ولا مجد ، لأنه لم يحتج إلى دفاع ولا نضال ، بل كان يسيرا كجميع ما تناله الحكومة من ألوان النصر فى البرلمان . وانتصر حزب الاتحاد انتصارين ، ففاز بوكيل اتحادى وأمضى قانونا اتحاديا .. وأظهر حزب الشعب إلا الأستاذ وهيب دوس بك — شيئا من الجلد وضبط النفس ، وانتظر فرصة أخرى لعلها تكون قريبة يظفر فيها بمنصب ويمضى فيها قانونا .

وانجلت هذه المعركة الطويلة العنيفة عن وفاق ووئام وصلح وسلام بين الحزبين المؤتلفين . وأحصيت الخسائر فكانت يسيرة . خسر حزب الاتحاد أحد المنصبين ، وخسر حزب الشعب أحدهما أيضاً ، وخسر

حزب الشعب فوق ذلك خسارة أخرى مشكوكا فيها ، وهى الأستاذ وهيب دوس بك ، فقد يتوسل إليه فى أن يسترد استقالته فيفعل .

أما مصر فلم تخسر شيئا يذكر ، وإنما فرض عليها نظام للجامعة أقل ما يوصف به أنه يجعل الجامعة مدرسة من المدارس العادية . ويجب على مصر أن تحمد الله على أن لم تتجاوز خسارتها هذا الحد .